المنهج البنيوى النقدى فى فلسفة التاريخ

الأستاذ / عبدالله بوقرن

الإنسان موضوع الدراسة :

لما كان موضوع فلسفة التاريخ هو الإنسان بفعالياته الثقافية والحضارية المختلفة من لغة ودين وعادات وأعراف وموجهات معايير أخلاقية واجتماعية وأسرة أى كل ما هو موروث شعبى بما فى ذلك الأسطورة والأمثال الشعبية التى تشكل مختلف مجالات الحياة. أو معرفة علمية ورقى عمرانى، وتطور عسكرى واقتصاد وصناعة. . إلخ.

هذه الفاعليات المختلفة تؤكد الصلة الوثيقة أو التداخل بين العلوم الإنسانية والفلسفة. رغم استقلال أغلبيتها عن هذه الأخيرة ومحاولة خلق مناهج خاصة بها بهدف الاتجاه نحو التعلمن إلا أن اتحاد الموضوع المتمثل فى الإنسان يجعلها متداخلة أو بالأحرى متكاملة.

وبالرغم من أن الإنسان - الذى يعد موضوعاً أساسياً للدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والميتافيزقية . . . إلخ اجتماعى بطبعه - فإنه يتميز برغبة جامحة فى مقاومة الآخرين ليحقق لنفسه نوعاً من التسلط والتملك.

ومع ذلك فبفضل هذه الروح العدائية من الإنسان لأخيه الإنسان انتقلت الإنسانية من طور البداوة إلى الحضارة، إنه لولا هذه النزاعات اللاجتماعية واللاأخلاقية لعاش الإنسان عيشة بوهيمية، ولبقيت مواهبه كامنة على أساس الشقاق الاجتماعى وعلى أساس التنافس الذى لا يخلو من حسد وعلى الطمع فى التملك والنهم من أجل السلطة، فلولاها لبقيت الاستعدادات الطبيعية فى الإنسان خامدة لا تعرف النمو. إن الحياة الاجتماعية أرغمت الإنسان أن يخرج من الركود والتراخى إلى العمل والكفاح ، وفى سبيل ذلك تتكاثف أجيال متعاقبة فى سلسلة

طويلة من أجل بناء صرح الحضارة حيث يعمل السابقون من أجل أن ينعم اللاحقون، وبهذه الكيفية تتحقق غاية الإنسان بالفعل الذى يقتضى بدوره رد الفعل وبهذه الكيفية ستظل العلاقات بين المجموعات البشرية والدول تخضع للمصالح المتعارضة ومن ثم التسلح والحروب والاستعدادات العسكرية والعدوانية التى لا تنتهى، وستظل الإنسانية تتحمل فى سبيل ذلك أقسى الشرور، المترتبة عن طبيعة الإنسان المتناقضة.

كذلك يبدو التناقض فى مجالات العلوم الإنسانية فى مجال النفس: القلب المنعم بالفرح يعبر عن شدة الفرح بالدموع كذلك الحزن العميق يؤدى إلى قهقهات هيستيرية وفى مجال القانون يمكن أن نعتبر الإفراط فى تطبيق العدالة يؤدى إلى الظلم، وفى المجال الاقتصادى الإفراط فى الإنتاج وتوفير المادة يؤدى إلى التضخم، وكذلك المنافسة تؤدى إلى الاحتكار ، وفى الدين : التعمق فى التدين يؤدى إلى شطحات تعد زندقة ، وفى السياسة يعقب الفوضى استبداد.

وانطلاقاً من هذه التناقضات تعددت مناهج البحث واختلفت تبعاً لاختلاف موضوع الدراسة، وبذلك ارتبط تقدم البحث العلمى وتحصل المعرفة العلمية بضرورة وجود منهج للبحث والتحصل فإن غاب المنهج خضع البحث للعشوائية وأصبحت المعرفة غير دقيقة وهذا إذا كان موضوع البحث هو المادة الجامدة أو الحية ، فما بالك إذا تعلق الأمر بسلوك الإنسان كموضوع للدراسة.

علم المناهج : Méthodologie :

أى علم المناهج من وضع الفيلسوف الألمانى «كانط Kant» الذى قسم المنطق إلى قسمين:

- قسم يتناول شروط المعرفة الدقيقة وقسم يحدد الشكل العام والطريقة التى يتكون بها أى علم.

- القسم الثانى هو ما يشكل علم المناهج ويعنى النظر إلى علم المناهج على أنه

فرع من المنطق أن نطبق مبادئ وعمليات المنطق على الموضوعات الخاصة بالعلوم المختلفة، ومن ثم يعد المناهج بمثابة الجنس الذى تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة ويتم هذا القول إن طبقنا أحد مفاهيم المنطق (التعريف والتصنيف).

على علم المناهج نفسه، أما إذا نظرنا إلى طبيعة كل علم على حدة بفرض تحديد المنهج المناسب للموضوع المناسب.

عندئذ سوف ندرك مدى أهمية المنهج كوسيلة لتحقيق غاية ما؟ لذلك فإن تحديد موضوع كل عام تحديداً دقيقاً يساعد على.

- ضبط المنهج المناسب فمثلا نمو جسم الإنسان وعمل أعضائه وأجهزته يتناوله بالدراسة علم الحياة ووظائف الأعضاء وإذا حدث خلل وفى هذا الجسم فإنه عندئذ يتدخل علم الطب بتخصصاته ومناهجه المتعددة تقريباً لكل عضو تخصص يهتم به، هذا من الناحية البيولوچية[1] فما بالك بالجانب النفسى السلوكى الذى تتعدد فروع علم النفس والاجتماع والتربية والاقتصاد والقانون والتاريخ والفلسفة. . إلخ ، فمثلا هناك مناهج مشتركة.

المنهج الاستقرائى :

وهو منهج ترتكز عليه العلوم التجريبية سواء كانت مادة جامدة أو حية، كما ستخدمه بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ والنفس والاجتماع كما يهدف إلى الكشف عن إطراد الظواهر وانتظامها تحت قوانين بعينها ويستلزم هذا المنهج تطبيقاً دقيقاً لمجموعة من الخطوات والإجراءات التى يمكن تطبيقها فى ثلاثة مراحل هى: مرحلة الملاحظة ومرحلة تكوين الفروض العلمية ومرحلة تحقيقها (التجربة).

فالملاحظة :

وأدواتها المختلفة وتصنيف المشاهدات فى ضوء التحليل والمقارنة ثم اختيار الوقائع المتشابهة ووضع فروق تدور حول تعيين العلة أو القانون والتحقق من ذلك باستخدام القواعد التجريبية لاستنباط القانون أو تكوين النظرية المناسبة فى موضوع

ما؟[٢] وتنطوى هذه المراحل والخطوات الاستقرائية على الاعتقاد بمبادئ مثل مبدأ إطراد الحوادث فى الطبيعة ومبدأ العلية يمكن أن تخضع لتقويم فلسفة العلم كما تخضع لنفس التقويم أدوات منهجية أخرى تختص بدراسة الحادثة التاريخية التى لم تترك سوى بعض المختلفات.

المنهج التاريخى :

وهو منهج تعول عليه العلوم التى تدرس الماضى بسجلاته ووثائقه ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع ومن ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتداء إلى الواقعة التى اختفت فى الماضى والتثبت منها، إذ أنها نقطة البدء فى المنهج التاريخى، نتعقبها فى الوثيقة ونتناول الوثائق بالدراسة والتحليل وهو عمل نقدى بالدرجة الأولى وللنقد التاريخى مرحلتان[٣].

أولاً : التثبت من صحة الوثيقة والاستعانة بمجموعة من العلوم المساعدة التثبت من الواقعة فى إطار نقد وثائق لا إرادية تدور حولها.

ثانياً : أما العمل الثانى للمؤرخ فهو عملية التركيب التاريخى حين ندمج الوقائع فى مجموع حضارى شامل يدور فى سياق زمنى واحد[٤].

وهنا يثير التأريخ والعمل بالمنهج التاريخى نقاشاً حول بعض التصورات التى تهتم بها فلسفة التاريخ مثل فكرة اتصال التاريخ بمنطق التاريخ للفهم والتفسير لما بين الوقائع من وجوه الشبه أو لاختلاف السبب والنتيجة الحتمية التاريخية، ومدى تحقق الموضوعية فى دراسة التاريخ.

فى فلسفة التاريخ والمنهج :

من النادر أن يستدعى المؤرخون فيلسوفاً ليحدثهم عن العلاقة بين التاريخ والفلسفة، أما المؤرخون فيشتكون عادة من تدخل الفلاسفة فى شؤونهم وهم لايعترفون فى الغالب بوجود أية علاقة بين التاريخ والفلسفة متذرعين بأن التاريخ أصبح علما له تقنياته الخاصة لا تهم الفيلسوف فى شىء[٥].

وعلى الرغم من أن الفلاسفة يرحبون بالمؤرخ عندما يظهر اهتماماً بمواضيع فلسفية، وخاصة عندما يحاول التعاون أو الاستنجاد برؤى فلسفية لفهم واستيعاب قضايا تاريخية، وانطلاقا من هذه الرغبة يتدخل الفيلسوف لابغرض بناء التاريخ بناءً تأملياً، بل يريد فقط أن يفحص ما يصطنعه المؤرخون من أساليب ومناهج فى البحث وما يقررونه من نتائج وحقائق ، مثلما يفعل بالنسبة للعلوم الأخرى، كالرياضيات والعلوم التجريبية التى قامت إلى جانبها فلسفة العلوم.

وإذا كنا نسلم أن الفلسفة ليس من حقها أن تزعم امتلاك ناصية الحق أو الحقيقة المطلقة فإنه علينا أن نؤكد انسحاب هذا الحكم على العلم أيضاً، خاصة وأن العلماء يذهبون فى طروحاتهم إلى تأكيد وصولهم إلى التكوين التدريجى لعلم المناهج فى المخابر، بحجة أنهم لم يدخلوا إلى معاملهم مزودين بقواعد عامة يؤدى اتباعها إلى الكشف عن الحقائق وإنما كان محك ذلك هو الاتصال بالوقائع وممارسة التجارب المعملية ويضيفون إلى حجتهم السابقة القول بأنه ينبغى على العلم فى مرحلة تكوينه ألا يسبقه مذهب فلسفى يخضع له العالم فى إجراء بحوثه وبناء على ما تقدم رأى أغلب العلماء أنه ليس لفيلسوف المناهج أو المنطقى أن يفرض قواعد بعينها على العالم المتخصص(٦).

وينبئنا الواقع العلمى بما يخالف هذا الزعم حيث أن العالم المتخصص فى نطاق محدود لا يستطيع أن يبين العلاقات والروابط التى تنشأ بين النطاقات المختلفة للعلم وما ينشأ من تشابك بين المناهج المختلفة وتداخلها عن دراسة موضوع واحد، وهنا يبرز دور فيلسوف المناهج عندما يحاول أن يضع صورة عامة للمناهج التى يتبعها العقل الإنسانى عند بحثه عن الحقيقة العلمية فهو وحده القادر على الإلمام بمختلف ميادين العلم «فى نظرة واحدة شاملة تهيىء له أن يدرك الملامح العامة والخصائص الكلية المشتركة بين المناهج المتبعة فى فروع العلوم المتعددة»(٧).

ويتفق فلاسفة المناهج فى أن الرأى الأقرب إلى الصواب فيما يخص نشأة علم المناهج وتطوره، هو أن الأمر يبدأ عندما يقدم لنا العالم المتخصص تقريراً مفصلاً عن

خطوات بحثه أى المراحل التى اجتازها منذ البداية عندما كان ملاحظة إلى أن وصل إلى صياغة القانون، وهنا يتدخل فيلسوف المناهج ليفحص الخطوات التى سلكها الباحث وفقاً لموضوع بحثه يهدف تصنيفه فى إطار المناهج المتاحة أمامه بحثاً عن العلاقة بينها والخصائص العقلية للاتساق ، مع صياغة النتائج العلمية التى سبق أن توصل إليها العلماء فى إطار منهجى للبحث عن الحقيقة[٨].

ومعنى ذلك أن الفلاسفة بصفة عامة وفلاسفة المناهج بوجه خاص لا ينتقدون الإجراءات التى قام بها العلماء بصدد الكشف عن قوانين ونظريات فتلك حلبة العلماء دون منازع وإنما يتناولون المناهج التى التزم بها العلماء سواء تعلق الأمر بدراسة المادة الجامدة أو الحية، وتصوراتهم لها وكذا المصادرات التى انطلقوا منها فى مسيرتهم نحو كشف العلاقة بين الوقائع والقوانين والنظريات، إن فيلسوف المناهج يصوغ قواعد ويقدم توجيهات عامة يدور معظمها حول شروط سلامة الاستنتاج للاهتداء بها أثناء البحث العلمى[٩]. أما الدور المهم لفيلسوف المناهج فهو مناقشة الفروض التى تقوم عليها العلوم المختلفة ويوازن بينها ويضعها موضع الفحص والاختبار مستنداً فى ذلك إلى إلمام كاف بالعلوم التى توازن بينها وقدرة كافية على تحليل ما تثيره هذه العلوم ومحاولة وضع حلول لها[١٠] ويكشف الدكتور عبدالغفار مكاوى عن أهمية تدخل فيلسوف العلم بقوله:« ذلك أن مشكلات الأسس والمسلمات والفروض التى تعتمد عليها هذه العلوم والمناهج التى تسير عليها، لا يمكن معالجتها بهذه المناهج نفسها وإلا وقعنا فى الدور، فمشكلة تطبيق منهج معين لا يمكن مناقشتها عن طريق هذا المنهج نفسه، إذ يستحيل مثلاً أن نبرهن على خلو نسق منطقى ورياضى من التناقض بوسائل هذا النسق نفسه. . كما يستحيل بغير نظرية فلسفية أن نميز مناهج المستويات اللغوية المختلفة فى علم الدلالات والمعانى «السيمانطيقا» ، كأن نطبق المنهج على موضوعات علمية ثم نطبقه على المناهج نفسها فى مستوى أعلى، وهذا يؤكد ما سبق قوله من أن العلماء لا يمكنهم فى مسائل الأسس والمناهج أن يستغنوا عن النقد الفلسفى»[١١].

إذن وانطلاقا من هذا القول نتبين مدى التأثير المباشر للفلسفة فى تطور ونمو المعرفة العلمية بكل فروعها وعلى اختلاف مواضيعها إلا أن هناك من ينظر إلى

الحقيقة العلمية يستقله عن الحقيقة الفلسفية وهناك من يجعل إحداهما أساس عمل الثانية وهناك من يزاوج بين الحقيقتين بوصفهما نتاجا طبيعياً لعقل الإنسان[١٢].

هذه القاعدة يمكن أن تنسحب على المؤرخ الذى يحتاج إلى فيلسوف التاريخ بهذا النقد والتحليل للوصول إلى الحقيقة الموضوعية فى الدراسات التاريخية، وفى هذا السياق يمكننا أن نستعرض بعض المقولات التى يمكن اعتبارها قوانين فى التاريخ العام.

نبتدأ بقول فيكو: « **تتداخل العناية الإلهية فى الأزمات وحالات الفوضى بإظهار بطل فإن لم يكن فبغزو من شعب آخر أرقى فإن لم يكن طبقت دواءها الأخير- الفناء**»[١٣].

نلاحظ أن الفيلسوف فى هذه المقولة يقر بنظرية العناية الإلهية فى سير حركية التاريخ، ولكنه فى الوقت ذاته يؤيد فكرة الاستعمار وكأنها حتمية. ويأتى بعدها زوال الحضارة وانقراض آثارها.

المنهج عند فيكو:

أما عن المنهج فقد أسس فيكو منهجه فى التاريخ على نقد الكوجيتو الديكارتى - الذى يقوم أولاً على الاستناد إلى الوعى الذاتى كمبدأ أولى لليقين وهذا متضمن فى الكوجيتو الديكارتى . ثانيا الاستناد إلى وجود معرفة أولية سابقة عن التجربة وهذا متضمن فى اليقين الديكارتى بوجود الله.

ثالثاً : الاستناد إلى الوضوح والبداهة والتمايز كمعايير للحقيقة.

يلزم إذن التفرقة بين حقيقة يتم الوصول إليها بالاستنباط الرياضى وأخرى يتم الوصول إليها بالكشف والاختراع بعد منهج تجريبى كما هو الحال فى العلوم الطبيعية.

على أن موقف فيكو من العلوم الطبيعية لم يكن كموقفه من الرياضيات إذ التاريخ ليس بعيد كل البعد عن العلوم الطبيعية حيث نجد الآن فيكو قد أعجب

بقواعد المنهج عند فرانسيس بيكولارن ولقد أراد فيكو أن يقوم فى التاريخ بدور بيكون فى العلوم الطبيعية من حيث المنهج ومن ثم قلد بيكون فيما أشار إليه من أوهام واعتبر أن المؤرخين عرضة لأوهام مماثلة حصرها فيما يأتى:

وهم التهويل والتفخيم، وهم الثقافة الأكاديمية، وهم المصادر، ووهم الاقتراب حيث يعتقد المؤرخ أن السابقين عليه أكثر علما منه.

نلاحظ أن الخطوات التى اعتمدها فيكو كمنهج لكتابة التاريخ وتصحيحه قد سبقه إليها ابن خلدون(١٤).

والمؤكد أن فيكو لم يستخدم خطوات منهجه فى تفسيره للتاريخ وخاصة فكرة تشكل الأجناس البشرية، وذلك لأن مصدره الوحيد هو الكتاب المقدس «العهد القديم خاصة والجديد عامة»، حيث ركز حول تاريخ العبرانيين ومن ثم فإنه انتقد الحضارات القديمة كالمصرية والبابلية والصينية حيث لايعدها أقدم الحضارات بل يعد ذلك خرافة، ثم يبخس فى شأن هذه الحضارات معتبراً أن معتقداتهم مليئة بالضلالات ودياناتهم سحر وخرافات، وهو لا ينتقدها فى الجانب الدينى فقط بل يقلل من شأن الجوانب الأخرى التى عرف فيها تفوق هذه الحضارات فليس النحت الذى عرف به المصريون إلا بدائياً ولا عبرة بعظمة الأهرامات التى يمكن أن تنتج عن مرحلة بربرية حسب زعمه.

إن أقدم الأمم لديه العبرانيون، وإن ذكرت كتب التاريخ غير ذلك فلأنهم كانوا يعيشون فى عزلة تامة ومن ثم بقوا مجهولين لأنهم كانوا لا يسكنون السواحل ولا يختلطون بالأمم الأخرى، بل يذهب فيكو إلى أن من حاول نقل أخبار العبرانيين إلى الأمميين لحقته اللعنة الإلهية مثل ثيودكت الذى حرم من نعمة البصر، ويعتقد فيكو أن العناية الإلهية قد شاءت أن تحول دون تدنس دين الله الحق باختلاط شعبه المختار مع الأجانب.

نلاحظ تأثر فيكو بالنزعة الصهيونية التى تعتبر اليهود جنس الله المختار، وهذا دليل آخر على عدم تمكن فيكو من تطبيق منهجه العلمى فى تفسيره للتاريخ.

وفى مغالطة أخرى وردت فى كتابة «العلم الجديد» يقدم فيكو وقائع التاريخ منذ خلق العالم مستندا إلى زاوية التوارة «فأبناء نوح بعد الطوفان لم يسيروا على نمط واحد، فبينما حافظ أبناء سام على لغتهم وعاداتهم.. تشتت أبناء حام يافث فى الأرض وعاشوا عيشة أقرب إلى الحياة الحيوانية؟ ففقدوا مزاياهم البشرية وأصبحوا ضخام الأجسام وبذلك انقسم البشر إلى عبرانيين من سلالة سام وإلى عمالقة من نسل يافث وحام[١٥].

على الرغم من أن فيكو ابتدأ بانتقاده لديكارت لبعده عن التجربة، فإنه حدد منهجه بما يماثل منهج الهندسة الذى يضع الأولويات ثم يستنبط منها وقد وضع ما يزيد على مائة مسلمة جعلها أوليات لا تقبل النقاش منها: انقسام الجنس البشرى إلى نوعين العمالقة ونوع الإنسان ذى القامة المتوسطة أى نوع الأمميين والعبرانيين وقد أرجع الاختلاف بينهما إلى تربية الأولين حيوانية والآخرين إنسانية ومن ثم فإن أصل العبرانيين يختلف عن أصل غيرهم من الأمميين مسلمة رقم ٢٧ . . . إلخ[١٦]، يظهر أن فيكو قد استقى أفكاره مباشرة من العهد القديم خاضعاً لأساطير اليهود عاجزا عن تطبيق المنهج العلمى فى تفسيره للتاريخ. بخلاف ابن خلدون الذى إن تعرض لقصة من القرآن الكريم أضفى عليها تفسيراً علمياً لتتسق مع سياق آرائه من ذلك مثلا عقاب بنى إسرائيل بالتيه فى صحراء سيناء أربعين عاماً بعد أن رفضوا دعوة موسى لهم إلى فتح الأرض المقدسة، فذهب ابن خلدون إلى أن الجيل الذى كان مع موسى من بنى إسرائيل قد اعتاد حياة الدعة والترف فى مدن مصر كما خضع للذل والقهر من فرعون ، ومدة أربعين سنة هى المدة اللازمة لفناء هذا الجيل ونشأة جيل جديد فى قفار سيناء لا يعرف إلا حياة الشظف والخشونة فتقوى فيهم روح العصبية التى تمكنهم من المطالبة والمغالبة.

ومجمل القول أن الأفكار الرئيسية فى فلسفة فيكو تعوزها الروح العملية، كما أن تقييمه للحضارات القديمة يشوبه التعصب الدينى، وليس ذلك مما يتنقص من نظريته فحسب بل أنه إذا تعرضت قصص العهد القديم للنقد التاريخى كما حدث فى عصور التنوير أو حسب المنهج الخلدونى، فإنه يلزم عن ذلك انهيار الأفكار

الرئيسية فى فلسفته، إن الاستشهاد بالعهد القديم بقدر ما يقرب المفكر من اللاهوت يبعده عن المنهج العلمى، الذى يدعى استخدامه إياه كما قال فيكو ولم يفعل.

والغريب أن الإيطاليين والكثير من الأوروبيين يعتبرونه المؤسس الحقيقى لفلسفة التاريخ وبالتالى لعلم المنهج فى التاريخ.

يقول كانط Immanuel Kant 1724 - 1804 «**ما قيمة إطراء حكمة الخالق فى مملكة الطبيعة مع اليأس من عنايته وحكمته فى تاريخ الإنسان**»(١٧).

تبدو كل من نظرية العناية الإلهية والتقدم البشرى وفقاً لإمكانيات الإنسان، وقدراته الخارقة فى التطور اعتماداً على الإمكانيات الذاتية علماً أن كانط يربط سيادة هذه النظرية بالغرب فقط حيث يقول: ساد تمجيد الإنسان خلال العصر اليونانى والرومانى وعصر النهضة ثم عصر التنوير، أما النظرية الأولى فقد سادت حيث ساد التفكير الدينى بالرغم من عبث الإنسان وشروره.

أما هيجل : Hegel (1770 - 1831) فيقول: «**إذا ما قدر لأمة أداء دورها فى التاريخ لتتصدر مسرح الأحداث تلاشت الهوة بين الإمكانيات المعبرة عن الوجود بالقوة وبين الواقع الموضوعى المعبر عن الوجود بالفعل**»(١٨).

لا يتسنى فهم نظرية هيجل فى التاريخ إلا من خلال النسق العام لفلسفته ويستند نسقه إلى أساسين الميتافيزيقيا والمنطق، وليس لديه علما مغايرا للميتافيزيقيا، بل يمكن أن يعد المنطق منهجاً والميتافيزيقا موضوعا، ولا يستقل الاثنان عن أى علم يعالجه هيجل، علماً أن هيجل وعلى غرار كانط أهمل أى دور للشرق فى التاريخ حيث يركز على المرحلة اليونانية ثم الرومانية وأخيراً الجرمانية حيث تشهد الروح قمة تطورها أما عن مناهج التاريخ فهو يتحدث عن التاريخ الأصلى والتاريخ النظرى، والتاريخ النقدى والتاريخ الفلسفى.

ويمكن أن نعتبر السبق لابن خلدون فى تصنيف شواهد التاريخ حيث يفضل الحاضر على الغائب والقريب المباشر على الوسيط البعيد عن موقع الحادثة.

يقول توينبى : **«لا توجد دولة أخرى بل توجد فقط دولة انتحرت وقتلت نفسها بالتفسخ»**[١٩] .

من هذه المقولة يتبين لنا أن فلسفة توينبى فى انهيار الحضارات تقوم على التحدى، والاستجابة .

فإذا كانت الحضارات عنده تنشأ من الاستجابة الناجحة لما يواجه المجتمعات من تحد فكيف يفسر انهيارها؟

يؤكد توينبى أن انهيار الحضارات إنما يقع بسبب قصور الطاقة الإبداعية فى أقلية المجتمع ، وهى الأقلية التى تتولى عادة قيادة الأغلبية العاجزة عن الإبداع .

ويترتب على ذلك القصور بالضرورة عزوف هذه الأغلبية عن محاكاة الأقلية ، فتتفكك الوحدة الاجتماعية وبذلك تنهار الدولة .

تقوم دراسة توينبى للتاريخ على منهج يتناول النكوص والصعود بالنسبة للأمم والحضارات[٢٠] .

وقد توصل توينبى لهذا القانون من دراسته للتاريخ، ولكن تفطن له من دراسته لابن خلدون الذى يعتبر مقدمته «من أروع ما كتب فى أى زمان وفى أى مكان» عندما نعرف أن كل هذه القوانين التى يستخرجها الفلاسفة من التاريخ ومن ثمة سميت «بفلسفة التاريخ» ندرك كما يقول الأستاذ[٢١] عبدالله شريط لماذا قال تشرشل فى القرن العشرين ما قاله أرسطو منذ أربعة وعشرين قرنا **«إذا أردت أن تعرف إلى أين أنت ذاهب "فى المستقبل" فيجب أن تعرف من أين جئت فى الماضى»** .

ولذلك لابد أن نهتم بدراسة هذا الماضى ونبحث عن أهم المناهج التى تحل لنا المشاكل العالقة علماً أن من أسباب تخلفنا هو عدم تمكننا من استخدام المناهج المناسبة للقضايا المناسبة، أما عن أسباب التحريف العمدى لتاريخنا فإنه يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستعمار الغربى والصهيونية .

موضوعية المؤرخ :

يتكون التاريخ من وقائع حدثت مرة واحدة وإلى الأبد بينما يتكون العلم من حقائق قابلة دائماً لأن تعود والسبب هو أن التاريخ قائم على الزمان علماً أنه من خصائص الزمان عدم قابلية الإعادة[٢٢] فمثلا حوادث وقعت أثناء الثورة الجزائرية لايمكن أن تتكرر.

ومهمة المؤرخ هو محاولة تصور ما وقع فى الماضى من أجل النقد والتمحيص، ففيلسوف التاريخ يستطيع تصور الماضى وتمثله فى مخيلته «**ان الماضى أشبه بالآن مثل شبه الماء بالماء"ابن خلدون"**».

وهنا يتدخل فلاسفة التاريخ والمناهج لطرح مشكلة الذاتية فى تأويل الحوادث التاريخية لأنه من المسلم به ابتداء من أن منهج البحث العلمى يقتضى فيما يقتضى من مبادئ اللايتأثر الباحث بما يعتنق من نظريات وقيم جمالية وأخلاقية وسياسية، ولما كان من العسير بل يكاد يكون من المستحيل أن يتجرد الباحث من ذاته تماماً خلال دراسة النظرية مثل البحث التاريخى، فإن كثيراً من الشوائب التى يسوقها المؤرخون عادة لا يمكن وصفها بأنها علمية تماماً بالمعنى الذى يستعمله الدارسون فى مباحث الطبيعة والرياضيات، وقد ظهرت نتيجة لهذا الجدل حول موضوعية المؤرخ وحيادة النسبية فى التاريخ.

النسبية فى التاريخ :

نظراً لصعوبة موضوع الدراسة الذى هو الإنسان، وخصوصيته أيضاً، لذلك فقد احتج أصحاب نظرية النسبية التاريخية بأن الحياد التام فى دراسة التاريخ أمر يصعب تحقيقه، ذلك أن المعرفة التاريخية شأنها فى ذلك شأن أية معرفة تتعلق بسلوك الإنسان حيث تنقل المعطيات المباشرة وتخضعها لأشكالها ومقولاتها ومقتضياتها الخاصة.

وقد أكد جورج زومل : إلى أن صاحب الترجمة الذاتية مثلاً يختار بين الأحداث ويرتبها ترتيباً جديداً، وهو ما ينسحب أيضاً على التراجم والسير وكل

أنواع الكتابة فى التاريخ إذ يضع المؤرخ إطارات واتصالات لا وجود لها فى الواقع التاريخى[٢٣].

وهكذا يضطر المؤرخ إلى مباشرة اختيار عناصر معينة هى التى يتم بواسطتها التفسير التاريخى. وهذا الاختيار ضرورة حتمية تمليها طبيعة الدراسة بحيث لا يمكن للمؤلف عملياً القيام بمعالجة جميع النصوص والأحداث المتصلة بالحادثة التاريخية بنفس درجة الاهتمام ، إلا أن عملية الاختيار المذكورة أعلاه تتحكم فيها مجموعة من العوامل الشخصية التى تتصل بنظرة المفكر الجمالية والأخلاقية والفلسفية. وهذه العناصر فى جملتها عوامل ذاتية لا يستطيع المفكر الإفلات منها.

ذلك أن الوقائع التى تعنينا فى التاريخ تحمل معها على الدوام طابع الذات : فالبداية دائماً بما نعرف أنه حادثة جديرة بالدراسة والمضى فى إثباتها باختيارنا لمكوناتها وبتحديداتها زمانيا ومكانيا ثم الانتهاء بتفسيرها ، كل هذا يصاحبه دائماً التذويت[٢٤].

بالإضافة إلى التذويت هناك أيضاً الاجتهاد لاختيار الأسباب المناسبة لتقديمها كحجج من طرف الباحث عند تفسيره للتاريخ كعلة أو علل لحادث تاريخى ما، فاهتمام المؤرخ بإبراز علة من العلل يتضمن بالضرورة تصوراً مسبقاً لأهمية عوامل دون أخرى وهذه الأهمية تترجح فى عقل الباحث بحكم ذاتى خاص يتصل بمجموعة من القيم التى يدين بها الباحث وهو أمر لا يتناسب مع الموضوعية التامة التى يدعيها بعض المؤرخين.

هذه أغلب النقاط التى أثارها أصحاب مباحث الفلسفة النقدية للتاريخ فيما يتعلق بالشك فى موضوعية البحث التاريخى، ومع ذلك فقد كتب بعض فلاسفة التاريخ وعلماء المنهج يبشرون بإمكان الالتزام بهذه الموضوعية إذا تنبه المؤرخون إلى الأسباب التى ينشأ عنها التذويت.

الملاحظة :

لما كانت الحادثة التاريخية تحدث مرة واحدة لا تتكرر يجدر بالباحث فى التاريخ أن يتبع ما تتركه هذه الحادثة من مخلفات . . فعليه أولاً أن يقوم بجمع كل ما يمكن جمعه من الوثائق المتعلقة بحادثة من الحوادث أى كان نوع هذه الوثائق - ويجب التنبه إلى بعض الأخطار الشائعة فى إهمال بعض الوثائق بدعوى عدم أهميتها - لهذا نركز على أهمية جمع كل ما تخلفه الحادثة التاريخية دون ترتيب أو تمييز أو اختيار أو تصنيف ، لأن المهمة الأولى فى الواقع هى جمع الوثائق وتهيئتها للنقد والدراسة والتمحيص[٢٥] لأن التأريخ لا يمكن أن يتم حقاً كما يقول علماء المناهج إلا إذا توفرت بالجمع والحفظ والتسجيل والتصوير كل ما تتركه الحادثة التاريخية من آثار - سواء كان عمراناً ، أو نقوداً أو أسلحة أو وسائل العمل أو وثائق مكتوبة وحتى أخبار متناقضة ومتواترة لأن هناك مصادر أخرى غير مباشرة ينبغى الاستناد إليها للمساعدة فى فهم حقيقة الحادثة التاريخية .

وهنا تبدأ الخطوة الثانية فى الملاحظة وهى :

الاسترداد :

والاسترداد بالتخيل ليس ابتداعاً من العدم وإنما هو عملية تخيلية بناءً على ما تم جمعه ، مما كانت قد خلفته الحادثة موضوع البحث «ذلك ما كان لا يمكن أن يستعاد بحال» إنما يمكن أن يستعاد نظرياً بنوع من التركيب ابتداءً مما خلفه من وقائع تعمل فيه بمخيلة الباحث انطلاقاً مما توفر لديه من مخلفات منطلقاً من إمكانياته الخاصة حادثاً الحادثة متصوراً إياها كما وقعت - ابن خلدون يقول : « **إن الماضى أشبه بالآن مثل شبه الماء بالماء**» - كما أسلفت ذكره أما شبينجلر فيسميها بالتوسم بحيث تكون الصورة الماضية على غير وجه متيسر، وقيمة هذا التوسم تتعلق من ناحية بقدرة الباحث المتوسم ومقدرته على النفاذ فى الآثار وتكوين صورة عامة عن الحادثة كما وقعت وهذه مسألة لا تتعلق بالعلم وإنما هى : نوع من الموهبة الطبيعية التى لا تتوفر إلا عند بعض الباحثين ، علماً أن هذا التمثل أو التوسم لا يتم إلا بالاعتماد على ما تتركه

الحادثة التاريخية[٢٦]، ومن هنا كان لهذه الآثار التى يسمونها «الوثائق» أكبر قيمة فى الدراسة التاريخية.

الفرضية:

أثناء القيام بدراسة ما تتركه الحادثة التاريخية تطرح بعض المشاكل فيما يخص «بعض الوثائق أو بعض المواد التى دخلت فى صناعة ما تركته الحادثة التاريخية» لذلك ينبغى التحقق من صحتها وهذا يستدعى القيام بخطوات أخرى تتمثل فى إجراء التجارب على بقايا الحادثة التاريخية مستعينين بالتقدم الهائل الذى بلغته علوم الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء.

التجريب أو النقد الداخلى و الخارجى:

هذه الوثائق التى يعتمد عليها المؤرخ يجب أن تكون نقطة البدء لكى يصل فى النهاية إلى سلامة الملاحظة والفرضية والاسترداد وبالتالى تطابق المتخيل من الحادثة مع ما وقع بحيث يمكن إعادة تركيبها تمثيلياً لا واقعياً لأنها فلتت من الحاضر، وما تتركه الحادثة التاريخية، والتى يعتمد عليها المؤرخ بهدف الوصول إلى بناء الواقعة التى تعد الغاية الأخيرة، ولكن كما يقول الدكتور عبدالرحمن بدوى: « **بين الوثيقة وبين الواقعة التاريخية المستردة طريقاً شاقا طويلا يقوم كله على أساس أنواع من الاستدلال، فمنها ما هو استدلال خالص ومنها ما هو برهان بواسطة المماثلة كما سبق ذكره أو قياس النظير ومنها ما يقوم على الاستقراء، وهذه الخطوات المتوسطة بين نقطة البدء ونقطة الانتهاء هى الوصف الحقيقى للمنهج التاريخى**»[٢٧].

وأى خطأ فى هذه السلسلة سيؤدى قطعاً إلى فساد النتائج.

النقد الخارجى والداخلى:

إذا نظرنا إلى ما تتركه الحادثة التاريخية، مثلا قطعة نقود تحتوى على كتابات يقوم الباحث، بنقدها خارجياً فى طريقة الصناعة ومادة الصنع وبقراءة الكتابات وفك الرموز التى تحملها القطعة يتبين له الجانب الداخلى الذى تحويه هذه القطعة ويتمثل

فى مدى القوة الاقتصادية التى كانت تتمتع بها الدولة صاحبة القطعة وكذلك مدى التطور الصناعى فيها ونوعية النظام السياسى المنتهج وحتى العلاقة بين الحاكم والرعية.

إضافة إلى ذلك يمكن الاستعانة فى التحليل المادى للقطعة بمناهج العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء لتفصيل مكونات المادة وعمرها الحقيقى، وما يقال عن القطعة يقال عن كل ما تخلفه الحادثة التاريخية.

القانون :

القانون فى الدراسات التاريخية لا يترتب بالضرورة عن السببية أو العلية لأن ذلك ينطبق كما أسلفت ذكره «فى بداية طرح الإشكالية» على المادة الجامدة أو الحية وليس على الحوادث التاريخية التى هى حوادث خاصة تقع مرة واحدة ويستحيل أن تتكرر خاصة وان مصدرها الإنسان.

لهذا فالقانون فى التاريخ كما استنتجت من مقولات توينبى وكانط وهيجل وفيكو وابن خلدون الذين نبهوا إلى أهمية دراسة التاريخ للعبرة، من أجل تجنب الأخطاء التى وقع فيها الأجداد.

الهوامش والمراجع

(١) ترجمة جماعة من الأساتذة د. أسعد عربى درقاوى وآخرون : الاتجاهات الرئيسية المبحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، اليونسكو، مطبعة جامعة دمشق - ص ١٢٦ .

(٢) مراد وهبة : مادة استنباط الموسوعة الفلسفية العربية ، إشراف معنى زيادة ، ص ٦٤ -٦٥ .

(٣) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم ، ترجمة فؤاد زكريا ، النهضة المصرية ، ص ٢٥٦-٢٥٧ ، القاهرة ١٩٧١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧٠ .

(٥) ول ديورانت : مناهج الفلسفة ، ترجمة أحمد فؤاد الأهوانى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٣٦٢ ، القاهرة، ٢ح٦ .

(٦) عبدالرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، النهضة العربية ، القاهرة، ص ٨-٩ .

(٧) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٨) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٩) عبدالغفار مكاوى : لم الفلسفة ، منشأة المعارف، ص ١٠١ ، الإسكندرية، ١٩٨١ .

(١٠) عبدالغفار مكاوى : المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

(١١) المرجع نفسه ، ص ١٠٣ .

(١٢) للإستزادة فى هذا الموضوع راجع المرجع نفسه ، ص ١٠٥-١٠٩ .

(١٣) عفت الشرقاوى : فى فلسفة الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٨ .

(١٤) عمرو فاروق الطباع : ابن خلدون فى سيرته وفلسفته التاريخية والاجتماعية - مؤسسة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ٦١ .

(١٥) عفت الشرقاوى : فى فلسفة الحضارة الموضوعية الإسلامية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ١٨٨-١٨٩ ، ط٣ ، ١٩٨١ .

(١٦) المرجع نفسه .

(١٧) عفت الشرقاوى : مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(١٨) هيجل : محاضرات فى فلسفة التاريخ العقل فى التاريخ ، ترجمة إمام عبدالفتاح .

(١٩) التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس إلى توينبى ، ترجمة عبدالعزيز توفيق جاويد ، الهيئة المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٢٣٢ .

(٢٠) أرلوند توينبى : مختصر دراسة التاريخ ، ترجمة فؤاد شبل ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٦ ، جـ٢ ، ص٩٨ .

(٢١) د. عبدالله شريط : مع الفكر السياسى الحديث والمجهود الأيديولوچى فى الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ .

(٢٢) عبدالرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٣ .

(٢٣) صلاح قنسوة : الموضوعية فى العلوم الإنسانية ، عرض نقدى لمناهج البحث ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٤ ، ط٢ ، ص ١٠٠ .

(٢٤) صلاح قنسوة : الموضوعية فى العلوم الإنسانية ، ص ١٠٢ .

(٢٥) عبدالرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، ص ١٨٥ .

(٢٦) محمد محمد قاسم : المدخل إلى مناهج البحث العلمى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٣٢-٣٣ .

(٢٧) عبدالرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، ص ١٨٦-١٨٧ .